

استراتيجية مواجهة المشكلات البيئية والاجتماعية الناتجة

عن العمليات الإرهابية - دراسة سيكولوجية

[٩]

صالح سليمان عبد العظيم^(١) - أحمد فخري هاني^(٢) - جمال الدين أحمد حواش^(٣)
خالد مصطفى إبراهيم عوض^(٤)

١) كلية الآداب جامعة عين شمس ٢) معهد الدراسات والبحوث البيئية جامعة عين شمس
٣) أكاديمية ناصر العسكرية العليا ٤) وزارة الداخلية

المستخلص

تتتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات السيكلوجية الوصفية التحليلية والتي تهدف إلى وصف وتحليل المشكلات البيئية والاجتماعية الناتجة عن العمليات الإرهابية وهي تهدف الى وضع إستراتيجية لمواجهة المشكلات البيئية والاجتماعية الناتجة عن العمليات الإرهابية، ولتحقيق هذا الهدف تم عمل دليل مقابلة وتم تطبيقه على عينة من الاكاديمين وأعضاء مجلس النواب والقيادات الأمنية وعدد (٧٩) مشارك وتنتهج الدراسة الحالية منهج المسح الاجتماعي بالعينة بهدف الوصول إلى بيانات يمكن تصنيفها وتفسيرها وتعميمها وذلك للاستفادة بها في المستقبل وخاصة في الأغراض العلمية

واستعانت الدراسة بنظريتي الصراع: هي نظرية ماركسية فحواها أن الصراع الطبقي يحدث في مرحلة معينة من تطور المجتمعات، وتظهر التناقضات بين القوى الاجتماعية بناء على ملكية وسائل الإنتاج. وهذا التناقض الطبقي - في نهاية المطاف- يؤدي إلى عنف سياسي يتمثل في ثورة البروليتاريا على الطبقة البرجوازية المالكة لوسائل الإنتاج.

والنظرية الوظيفية: والتي ترى أن الأوضاع الثورية تأتي عندما يكون النسق السياسي بمجمله غير متسق مع المجتمع، وهذا يحدث عندما يعاني المجتمع من حالات العجزات الوظيفية المتعددة؛ وبالتالي لا يستطيع القيام بوظائفه مما يترتب عليه التعرض لضغوط متعددة من أجل التغيير وأظهرت نتائج الدراسة أن اتجاهات عينة الدراسة تشير الى اعتماد إستراتيجية للعمل على محاور ثقافية اجتماعية للتوعية واعداد أفراد الأمن بشكل يواكب التحديث الذي يطرا على الجريمة المنظمة.

كما أوصت الدراسة بوضع تعريف محدد وشامل لمفهوم الإرهاب تتبناه كافة الدول والمنظمات الدولية والإقليمية.

ووجوب عقد الأبحاث والدراسات عن الآثار السياسية والأمنية المترتبة على ظاهرة الإرهاب على كافة المستويات (المحلي والإقليمي والدولي)، والعمل على التكامل فيما بينها.

بالإضافة الى عقد الاتفاقيات الدولية الثنائية أو متعددة الأطراف حول جريمة الإرهاب، وتفعيل بنودها، وتزويد الأجهزة الأمنية بالتقنيات الحديثة اللازمة لمواجهة الإرهاب بكل صوره وأشكاله.

وإنشاء وتطوير الأنظمة الأمنية، بحيث تتواءم مع التطور النوعي في العمليات الإرهابية.

عقد ميثاق شرفي دولي يختص بتحديد آليات العمل الدبلوماسي بين الدول في مجال مكافحة الإرهاب، كفضايا تسليم وتسلم العناصر المطلوبة أمنياً (الإرهابيين) عدم استغلال القوات الدبلوماسية في تحقيق أهداف المنظمات الإرهابية.

المقدمة

إن انتشار العمليات الإرهابية في العديد من الدول بهذه الصورة يؤكد أن هناك مشكلة تهدد المجتمع بل العالم كله، وهو الإرهاب إضافة الى أنه أصبح جريمة منظمة مما زاد المشكلة تعقيداً، وذلك نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها معظم الدول ولاسيما الدول النامية، وهذه الظروف أدت إلى عدم قدرة الدول إلى مسايرة هذا التطور في الجريمة المنظمة، والأسلوب الممنهج الحديث والمتطور الذي تتبعه المنظمات الإجرامية في تحقيق أهدافها، كما ساهم في انتشار هذه الظاهرة عوامل أخرى متفرعة، مما تطلب من العاملين تكثيف الجهود والتعاون على جميع الأصعدة، حسب الاقتضاء، من أجل تحسين الأمن في إعداد وإصدار الهويات الشخصية ووثائق السفر ومنع وكشف التلاعب بها أو استخدامها بشكل مزور، مع التسليم في الوقت نفسه بأن الدول قد تحتاج إلى المساعدة للقيام بذلك. وفي هذا الصدد، ندعو المنظمة الدولية للشرطة الجنائية إلى تعزيز قاعدة بياناتها المتعلقة بوثائق السفر المسروقة والضائعة، وسوف نسعى إلى الاستفادة بشكل كامل من هذه الأداة، حسب الاقتضاء، ولا سيما عن طريق تبادل المعلومات المتصلة بجرائم السياسة والاقتصاد .

والإرهاب لم يعد مجرد ظاهرة بسيطة تظهر ثم تختفي، بل أصبح واقعاً أليماً يعاني منه الأفراد والمؤسسات والدول، وأصبح الفرد يعاني من تدهور في بنيته النفسية، سواء أكان مشاهداً أو متابعاً أو ضحية، لذلك تجند الدول طاقاتها ومقدراتها للحد من هذه الظاهرة والعمل

على اجتثاثها لكي تحفظ إنسانية الإنسان وتصور كرامته. ويشكل الإرهاب أحد الموضوعات المهمة والمعاصرة التي تحظى باهتمام كبير في المجالات السياسية، والعسكرية، والاقتصادية والاجتماعية، والتربوية والنفسية. والدليل على ذلك ما نقرؤه ونسمعه ونشاهده يومياً من أحداث في شتى وسائل الأعلام حتى أصبح الإرهاب حقيقة نعيشها ونتعايش معها في حياتنا اليومية. لقد تعددت وسائل الإرهاب وأثبت الإرهابيون قدرتهم على استخدام كل وسائل العلم الحديث وتطبيقاته في سبل الوصول إلى أهدافهم، واتسمت العمليات الإرهابية بالخطورة والتأثير وذلك ناتج بالدرجة الأولى عن التغطية الكثيفة التي تقوم بها وسائل الإعلام المختلفة مع ما يتبع ذلك من تهويل وإثارة. وبالإضافة لذلك تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سرعة انتشار أخبار الإرهابيين، وهذا قد يساعد على تفاقم الإرهاب الدولي.

مشكلة الدراسة

إنَّ المُطَّلِعَ على الثَّراثِ الاجتماعيِّ للمُجتمَعِ المصريِّ يُلاحظُ أنَّ المُحلِّلينَ، والباحثين الاجتماعيين يُولون دراسة الظواهر الاجتماعية التي تتعلَّق بالعمليات الإرهابية والإرهابيين وبيئاتهم أهمية متزايدة، في حين أنَّ الظواهر التي تتعلَّق بمابعد العمليات الإرهابية لم تحظ بالاهتمام والعناية نفسها، وعلى الرِّغم من وجود بعض الدِّراسات حول الظاهرة المُتَشكِّلة من القانون، بينما هناك معايير أُخرى مُتَشكِّلة من القيم، والأعراف، والعادات، والنِّقاليد، لا تستوجب مُخالفتها إيقاع عقوبات مُعيَّنة من قِبَل السلطة الحكومية القائمة، ممَّا يجعل الحاجة ماسَّة لوجود دراسات جديدة تتناول جميع أبعاد ظاهرة ما بعد العمليات الإرهابية وفي المُجتمَع المصريِّ.

لاشك أن العمليات الإرهابية عندما تحدث في مجتمَع قد يكون لها دور في تعطيل جهود التنمية كما جاء في دراسات (مصطفى لطفى عبد العزيز محمد ٢٠٠٨، على فتحى احمد ٢٠٠٧، صفاء ابراهيم الفولى ١٩٩٢، محمد محمود بركات ١٩٩٢)

وفي بعض الاحيان يكون للعمليات الإرهابية أثار سلبية تؤثر على منظومة القيم داخل المُجتمَع وتؤثر على انتشار بعض الظواهر السلبية وبعض الانشطة السرية داخل المُجتمَع كما جاء في دراسات (فرحان المشهور الشعلان سنة: ٢٠٠٠ م) (محمد على أبو سعدة ١٩٩٩).

وترك هذه المشكلات بدون علاج يؤدي إلى تدهور دور الدولة في احداث التنمية باعتبارها اللبنة الاساسية في خطط الدولة لاحداث التنمية.

وقد وجد الباحثون أن معظم الدراسات التي تضع الحلول لمثل هذه المشكلة دراسات أجنبية أجريت في بيئات تختلف ثقافياً عن البيئة المصرية ونتيجة لندرة الدراسات العربية فالدراسة الحالية سوف تسعى إلى تلاقى هذا القصور في الدراسات العربية.

وهناك جوانب أخرى هامة ظهرت من نتائج الدراسات السابقة وهي تباين بعض الدراسات من حيث عدد الأساليب والنظريات المستخدمة. فقد استخدمت بعضها أسلوباً وصفيًا فقط وفي جانب آخر استخدمت بعض الدراسات الوصف والتحليل والمقارنه

وبناء على ذلك قمنا باجراء دراسة استطلاعية قابلنا فيها عدد ٢٠ من اعضاء مجلس الشعب والخبراء الامنيين والاكاديميين تبين من خلال هذه الدراسة أن دوافع تلك العمليات ليست اقتصادية أو اجتماعية فقط لكن يمكن ربطها بمتغيرات نفسية أو دوافع أخرى لا تقل عنهما أهمية وفي نفس الوقت تحتل الدوافع الاقتصادية المرتبة الأولى حيث تمثل نسبتها ٧٥,١% من مجموع الدوافع التي ذكرها المبحوثين، تليها الدوافع الاجتماعية بنسبة ٢٤,٩% وتعد الدوافع السياسية أحد أهم الدوافع .

كل ذلك أوضح ضرورة وجود دراسات جديدة تتناول الابعاد المختلفة للعمليات الارهابية في المجتمع المصري.

كما قام الباحث بتناول المشكلة محل الدراسة مع المتخصصين والدارسين والممارسين وكذا تناول المتغيرات والجوانب المختلفة للمشكلة، أو النتائج والحلول المحتملة وإجراء دراسة مقارنة بالدراسات السابقة ومتغيرات جديدة، ومن سرد هذه المشكلة وارتباط الارهاب بالجريمة المنظمة لأنها أحد أشكالها الهامة، كان علينا أن نصيغ إشكالية الدراسة في شكل تساؤلات لتشخيص المشكلة حتي يمكننا من وضع الحلول المناسبة للحد من انتشارها والتصدي لها وتفسير ظاهرة مابعد العمليات الارهابية وخضوع العالم والكثير من المنظمات في ازمة مابعد العمليات الارهابية.

تساؤلات الدراسة

التساؤل الرئيسي: كيف تحقيق إستراتيجية مواجهة المشكلات البيئية والاجتماعية الناتجة

عن العمليات الإرهابية في المجتمع المصري؟

ومن هذا التساؤل الرئيسي تنبثق عدة تساؤلات فرعية هي:

- ماهي إستراتيجية مواجهة الأزمات البيئية والاجتماعية لما بعد العمليات الارهابية؟
- ما الأبعاد الاجتماعية للجريمة المنظمة والمخدرات في مصر؟
- ما القصور التي يجب مراعاته في الخطاب الديني وعوامل التنقيف المجتمعي؟
- هل هناك تصور علمي حول أهم الانعكاسات المترتبة على انتشار ظاهرة الجريمة المنظمة في المجتمع المصري وكيفية مواجهتها؟

تعريف المصطلحات

الاستراتيجية: فيما يلي عدد من التعريفات حول مصطلح الاستراتيجية قمت بجمعها من عدة

مراجع ذكرتها في النهاية، أرجوا أن يكون فيها النفع والفائدة.

- يقصد بها فن تنظيم الحرب وتطور المفهوم فن حشد واستخدام القوى السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والنفسية والعسكرية وتحريكها في نسق متكامل لتحقيق الأهداف التي تضعها السلطة السياسية (جويحان، أغادير عرفات؛ الترتوري، محمد عوض). (٢٠٠٦).
- معنى الاستراتيجية: هي مجموعة الأفكار و المبادئ التي تتناول ميدانا من ميادين النشاط الإنساني بصورة شاملة ومتكاملة، وتكون ذات دلالة على وسائل العمل، ومتطلباته واتجاهات مساره لغرض الوصول إلى أهداف محددة مرتبطة بالمستقبل (عكاش، عمار). (٢٠٠٥).
- من الناحية اللغوية يمكن تعريف كلمة استراتيجية بأنها خطة أو سبيل للعمل، والذي يتعلق بجانب عمل يمثل أهمية دائمة المنظمة ككل وبطبيعة الحال فإن هذا المفهوم لا يعكس المضمون العلمي للإستراتيجية حيث لا يمكن دائما تحديد تلك الأعمال ذات الأهمية الدائمة للمنظمة ككل، وعليه فقد ازداد الاهتمام بتحديد مفهوم الاستراتيجية بحيث يمكن أن

تساعد في تطبيقها واستخدامها من قبل القائمين على ممارسة العمليات الإدارية للمنظمة ووفقا لوجهة النظر هذه فإن الاستراتيجية هي خطط وأنشطة المنظمة التي يتم وضعها بطريقة تضمن خلق درجة من التوافق بين رسالة المنظمة وأهدافها وبين هذه الرسالة والبيئة التي تعمل فيها بصورة فعالة وذات كفاءة عالية

- **تعريف BYARS:** "هي عملية تحديد الأهداف والخطط والسياسات المناسبة للظروف البيئية التي تعمل في ظلها المنظمة، والتي تتضمن عملية تحديد وتقويم البدائل المتوفرة
 - **تعريف بورتر:** "بناء وإقامة دفاعات ضد القوى التنافسية، أو إيجاد موقع في الصناعة حيث تكون القوى أضعف" (أبراش، إبراهيم، ٢٠٠٢).
 - **التعريف الأجرائي:** "أن الإستراتيجية هي مجموعة السياسات والأساليب والخطط والمناهج المتبعة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في أقل وقت ممكن وبأقل جهد مبذول".
- الازمة.

تمثل الأزمة إنهارا" للهياكل المألوفة التي تمنح النظام السياسي والاجتماعي القائم شرعيته، وتهدد القيم الجوهرية التي يرتكز عليها، كونها موقفا" غير اعتياديا" وغير متوقعا" شديد الخطورة والسرعة نو إحداث متلاحقة، يهدد قدرة الفرد أو المنظمة أو المجتمع على البقاء. والأزمة لا تشمل التهديد فقط إنما الفرصة للتغيير كذلك . مما يجعلها مفهوما" معقدا" وغنيا" وجدليا" ذو متلازمة لفظية وطرفين متضادين ينبغي التوفيق بينهما وهذا ماذهب إليه (Morin,1976) وأعتمده البحث الحالي . وقد أستند البحث الى معياريين لتحديد نوع الأزمة هما: قابلية التنبؤ بالأزمة وإمكانية التأثير فيها وعلى وفق تصنيف (Gundel، 2005) للأزمات في أنموذجه مصفوفة الأزمة ذات الأنواع الأربعة من الأزمات وهي: (الأزمات التقليدية والأزمات غير المتوقعة والأزمات العنيفة والأزمات الأساسية) . متناولا" كيفية إدارة الأزمة بنجاح بجانبها الإعلامي والسيكولوجي بأن تكون الاستجابة صحيحة وسريعة واستثنائية منذ البداية في التعامل مع الإعلام والجمهور الرئيس (أصحاب المصالح) وكذلك الضحايا لاستعادة الثقة وإعادة بناء العلاقات وترسيخ مصداقية المنظمة، مما يقلل من حجم الضرر الذي يمكن أن يصيب سمعة المنظمة ويخفض ضغط الإعلام ومستوى التغطية الإعلامية

اللازمة ويقلل من قوة الخصوم عند تحمل المسؤولية في تحديد الأضرار والتعويضات وفق معايير مهنية وأخلاقية تعكس توقعات المجتمع . ومن أجل نجاح الأزمة لا بد من تحلي فريق إدارة الأزمة وقيادته بخصائص متفردة في مقدمتها التفكير الإبداعي بوضع سيناريوهات لحل الأزمة وإجادة فن الحوار والحماس والالتزام، كذلك لا بد من توفر مقاييس عالية للأخلاقيات الشخصية والرغبة في مساعدة الآخرين، والشجاعة والأستعداد للمجازفة مع الواقعية والحكمة، إلى جانب الصبر والثبات بعد الاستعانة والتوكل على الله سبحانه وتعالى، إضافة إلى خصائص أخرى أستعرضها البحث محاولاً تقديم إستراتيجية لإدارة الأزمات وفق المنهج الإسلامي، ومختتماً ببعض الاستنتاجات والتوصيات ذات الأهمية العملية .

نظريات تفسير الإرهاب:

نظرية البناء الاجتماعي (روبرت ميرتون): هدفها محاولة الكشف عن أثر الضغوط التي يمارسها البناء الاجتماعي على الأشخاص في المجتمع، ودرجة تكيف الفرد للمتطلبات الاجتماعية الثقافية بحيث يؤدي الامتثال إلى سلوك منحرف. وتعتمد هذه النظرية على الأسس الثلاثة الآتية:

- الطموحات أو الأهداف التي يتلقاها الأفراد ويؤمنون بها من خلال الثقافة التي يعيشون فيها.
- المعايير الاجتماعية التي تحكم مسيرة الأفراد في تحقيق طموحاتهم.
- الوسائل المؤسسية التي يهيئها المجتمع لأفراده من خلال جميع مؤسساته لتحقيق أهدافهم وطموحاتهم.

نظرية الصراع: هي نظرية ماركسية فحواها أن الصراع الطبقي يحدث في مرحلة معينة من تطور المجتمعات، وتظهر التناقضات بين القوى الاجتماعية بناء على ملكية وسائل الإنتاج. وهذا التناقض الطبقي -في نهاية المطاف- يؤدي إلى عنف سياسي يتمثل في ثورة البروليتاريا على الطبقة البرجوازية المالكة لوسائل الإنتاج.

النظرية الوظيف: تركز هذه الدراسة على الإتجاه البنائي الوظيفي، الذي يعد من أهم مناهج البحث في العلوم الاجتماعية. بالإضافة إلى أن هذا الاتجاه يتطلب استيعاب كل العلاقات الاجتماعية المكونة للبناء الاجتماعي المستمر عبر الزمن، هذه الاستمرارية تتسم بالديناميكية.

لذا، يعد هذا الاتجاه من أنسب الاتجاهات لدراسة المجتمعات المتغيرة. والمجتمع عبارة عن أجزاء هذه الأجزاء ليست منفصلة عن بعضها فهي في النهاية تعتبر وحدة متماسكة، لوجود تفاعل وتساند وظيفي بينها. والاتجاه البناء الوظيفي يفترض عن دراسة أى مجتمع وجود علاقات متبادلة وتساند وتفاعل بين النظم السائدة فى المجتمع بحيث يتعذر فهم أى نظام دون فهم الأنظمة الاجتماعية الأخرى لذا فإن أى تغير يطرأ على إحداها يؤثر فى بقية الأنظمة الأخرى مما قد يؤثر فى البناء الاجتماعى كله. الأمر الذى يدعو الباحث - من وجهة النظر البنائية الوظيفية - عند دراسته لخصائص البناء الاجتماعى أن يحلل نظمه الاجتماعية ويتعرف على العلاقات المتبادلة القائمة بينها. المشكلات البيئية الناتجة عن العمليات الارهابية سيشير الباحث فى الصفحات المقبلة عبارة عن صراع ثقافى واجتماعى يشمل كل نظم وثقافة المجتمع، وبالتالي تؤدي إلى ظهور عناصر جديدة للتكيف الاجتماعى والثقافى، الأمر الذى يستلزم معه إحداث تغيرات عميقة وهامة فى البناء الاجتماعى التقليدى(مصطفى ابراهيم عوض ١٩٨٥، ص ١٩٦).

فالعلاقات الارهابية التي غالبا ما تنتج عن عوامل اقتصادية فى المقام الأول كثيراً ما يترتب عليها تغيرات اجتماعية هامة لأن المجتمع - وخاصة المجتمعات التقليدية - تؤلف وحدة عضوية متكاملة ومتماسكة، وأى تغير يصيب أى نظام يؤدي إلى تغير مماثل فى الأنظمة الاجتماعية الأخرى التي يتألف منها البناء الاجتماعى. لذا لا بد من مراعاة الجوانب الاجتماعية المختلفة عند دراسة موضوعات المشكلات الناتجة عن العمليات الارهابية فلا تكفى بدراسة الجوانب الاقتصادية بل ندرس أيضاً كل نظم وثقافة المجتمع، لكي نتجنب الأخطاء التي قد تحدث عند تنفيذ أى مشروع يتناقض مع الأفكار الدينية، أو القيم الخلقية الموروثة. فكل نشاط اجتماعى وظيفية يؤديها وتعد سبباً لبقائه، ويمكنه من خلالها تحقيق تكامله مع بقية الأنشطة الاجتماعية الأخرى بحيث لا يمكننا فهم أية ظاهرة اجتماعية دون ربطها بالسابق الاجتماعى الكلى(علياء شكرى، ١٩٧٩، ص ٢٣٨).

نظرية الاختلاط التفاضلي: وهي تطوير منهجي لشرح كيفية انتقال السلوك الإجرامي عن طريق التعلم من الآخرين. والفرضيات الأساسية التي تقوم عليها هذه النظرية هي:

- أن السلوك الإجرامي سلوك غير موروث يكتسبه الإنسان بالتعلم.
 - يتعلم الشخص السلوك الإجرامي عن طريق التفاعل مع أشخاص آخرين.
 - يحدث في إطار علاقات أولية ذات طبيعة شخصية حميمية وعلاقة ودية.
 - يتضمن التعلم فن ارتكاب الجريمة والاتجاهات الخاصة للدوافع والميول والتصرف وتبرير التصرف.
 - الاتجاه الخاص للدوافع والميول يتم تعلمه من تعاريف النصوص القانونية سواء أكانت مناسبة أو غير مناسبة.
 - ينحرف الشخص حين ترمج عنده كفة الآراء التي تحبذ انتهاك القوانين كفة الآراء التي تحبذ عدم انتهاكها. وهذا هو مبدأ العلاقة التفاضلية، فهي تشير إلى كل من العلاقات الإجرامية والعلاقات المقاومة والتي يجب أن تعمل مع القوى المكافحة.
 - قد تختلف العلاقات التفاضلية في تكرارها واستمرارها وأسبقيتها.
 - تعلم السلوك عن طريق النماذج الإجرامية والمعادية للإجرام.
 - مع أن السلوك الإجرامي يعد تعبيراً عن حاجات وقيم عامة؛ فإن هذه الحاجات لا تفسر هذا السلوك لأن السلوك غير الإجرامي تعبير عن نفس الحاجات والقيم.
- النظرية السيكوباتية:** تبين أن الشخصية السيكوباتية تتميز بالخصائص التالية:
- (١) تظهر النزاعات السيكوباتية منذ سن مبكرة في صورة أعمال مضادة للخلق أو في صورة تكبر وتحد لسطة الكبار.
 - (٢) يبدي السيكوباتي ميلاً عاماً للإشباع الفج والأشكال البدائية من الغريزة.
 - (٣) الفقر في الوجدان حيث لا يتجاوز الحياة الوجدانية للسيكوباتي المستوى العطلي وتعجزهم عن تمثّل القيم.
 - (٤) فجاجة الانفعال حيث يميل التفريغ الانفعالي إلى أن يكون انفجارياً، ويظهر في فترات غير عادية.
 - (٥) أناني شديد التمرکز حول ذاته لا يهتم ما يسببه من حوله من نكبات متلاحقة ولا يشعر بما يعانیه أقرب الناس إليه، بل كثيراً ما يجد لذة في تعذيب الآخرين.
 - (٦) يتصرف دون تفكير مسبق ويتميز سلوكه بالاندفاعية، ينطلق إلى إرضاء رغباته العاجلة.

وتؤكد دراسة هذا التفسير في توضيحه الدافع الذي يحبط وينتج عنه العدوان إذ ترجع نشأة العدوان إلى أثر الثواب والعقاب وإلى التقليد نتيجة وجود نماذج عدوانية. كما أن الإحباط يؤدي إلى العدوان فكلما زاد الإحباط زاد العدوان. فقد أكد (تيدجار) أن الشرط المسبق للتمرد والعنف هو الحرمان النسبي الذي عرفه بأنه إدراك القائمين بأحداث العنف والتفاوت بين توقعاتهم وتصوراتهم للأوضاع التي يعتقدون بأنهم جديرون بالحصول عليها بشكل مبرر، وبين قدرات بيئتهم الاجتماعية. فالحرمان النسبي في أبسط معانيه هو التفاوت النسبي بين التوقع المشروع الذي يؤدي إلى سيطرة ما يسميه بالموقف الإحباطي على عدد كبير من الأفراد في المجتمع. وهو موقف يواجهون فيه عوائق عضوية أو نفسية تحول دون حصولهم على قيم معينة أو احتفاظهم بها مع وعيهم بالقوى الكامنة خلف هذه الإعاقة مما يدفعهم إلى التمرد إذا ما أتحت الفرصة. وقد أشار صالح في دراسته (٢٠٠٥) إلى نظرية فرويد في تأثيرها على سلوك الفرد ذلك أن الكبت والحرمان في الصغر يولدان العداء للآخرين عند الكبر، الأمر الذي يولد حالة حب الذات وانفصام الشخصية والطاعة العمياء. لكن صالح في دراسته بين أن هذه التفسيرات لا تنطبق على الإرهابيين لأن معظمهم لم يعان من انفصام أو قسوة في الصغر، كما أن الانطوائية تناقض صفات العمل الجماعي المطلوبة في المنظمات.

نظرية التبعية وقضايا الارهاب وعلاقة بالبيئة والتنمية: ظهرت نظرية التبعية في الستينيات لتدحض نظرية التنمية الغربية وتقدم أساساً جديداً لتفسير ظاهرة التخلف في العالم الثالث (التابع) يقوم على قضية أساسية مفادها؛ أن علاقة التبعية والاستغلال التي تعرضت لها الدول التابعة من جانب الدول الرأسمالية المتقدمة لم يؤد إلى أي شكل من أشكال التنمية، وإنما أدت إلى مزيد من التخلف في هذه البلدان التابعة يقابله مزيد من التنمية والرفاهية في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وهذا أمر منطقي طالما أن الفائض المنتج في الدول التابعة أيا كان شكل انتاجه ينقل باستمرار إلى مركز العالم الرأسمالي المتقدم.

نظرية الفوضى الخلاقة: تعتمد نظرية الفوضى الخلاقة في الأساس على ما أسماه (صموئيل هنتجتون) بـ (فجوة الاستقرار) وهي الفجوة التي يشعر بها المواطن بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، فتعكس بضيقتها أو اتساعها على الاستقرار بشكل أو بآخر. فاتساعها يولد

إحباطاً ونقمة في أوساط المجتمع، مما يعمل على زعزعة الاستقرار السياسي، لاسيما إذا ما انعدمت الحرية الاجتماعية والاقتصادية، وافتقدت مؤسسات النظام القابلية والقدرة على التكيف الإيجابي، ذلك أن مشاعر الاحتقان قد تتحول في أية لحظة إلى مطالب ليست سهلة للوهلة الأولى، وأحياناً غير متوقعة، ما يفرض على مؤسسات النظام ضرورة التكيف من خلال الإصلاح السياسي، وتوسيع المشاركة السياسية، واستيعاب تلك المطالب. أما إذا كانت تلك المؤسسات محكومة بالنظرة الأحادية، فإنه سيكون من الصعب الاستجابة لأي مطالب، إلا بالمزيد من الفوضى التي يرى هنتجتون أنها ستقود في نهاية الأمر، إلى استبدال قواعد اللعبة واللاعبين.

أهداف الدراسة

يتحقق الهدف الرئيسي للبحث محل الدراسة التوصل إلى إستراتيجية مواجهة المشكلات البيئية والاجتماعية الناتجة عن العمليات الإرهابية.

وكي يتحقق هذا الهدف لابد من تحقق أهداف فرعية أخرى.

- تحديد الارتباط بين انتشار الجريمة المنظمة والمخدرات والإرهاب.
- تحديد الأبعاد الاجتماعية للجريمة المنظمة والإرهاب في مصر.
- تحديد أوجه القصور في الخطاب الديني والتنقيف المجتمعي.
- الوقف على تصور علمي للحد من انتشار أزمة مابعد العمليات الإرهابية في المجتمع المصري وكيفية مواجهتها.

أهمية الدراسة

يمثل الإرهاب تهديداً خطيراً لسائر الدول وكافة الشعوب، وهجوماً مباشراً على القيم الإنسانية والإحترام المتبادل بين الناس من مختلف الأديان والثقافات، وإنتهاكاً صارخاً لسيادة القانون والمواثيق والأعراف الدولية.

وقد شهد العالم فى الآونة الأخيرة العديد من الأنشطة الإرهابية التى تجاوز مداها حدود الدولة الواحدة مما جعل منها جريمة ضد النظام الدولى، ومصالح الشعوب، وأمن وسلامة البشرية وحقوق الأفراد الأساسية.

ويؤكد لنا التأصيل التاريخى لظاهرة الإرهاب أن هذه الظاهرة ليست وليدة منطقة بعينها أو ديانة بذاتها، وإنما هى إنعكاس مادمى لعوامل القصور فى التعامل الدولى مع المشكلات السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

وتتعدد الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمواجهة ظاهرة الإرهاب، إذ توضح أية قراءة متأنية فى تاريخ العلاقات الدولية أن الحاجات الأمنية كانت أسبق الحاجات إلحاحاً وإستلزاماً لإيجاد تنسيق إقليمى ودولى يكفل التعاون والفاعلية فى مواجهتها.

- وهناك أهمية نظرية حول مفهوم مابعد العمليات الارهابية واثرة على المجتمع والبيئة.
- همية وضع استراتيججة لتعامل مع الاثار مابعد العمليات الارهابية.

الدراسات السابقة

هذا، ويمكن أن نستعرض الدراسات السابقة حول الإرهاب والأسباب المؤدية له، ثم الدراسات التى تدور حول الوقاية منه وعلاجه.

سيكولوجية الإرهاب:

بين فاضل (٢٠٠٨) فى دراسته بوجود نمط من الشباب الذين فشلوا فى دراساتهم، أو لم يحققوا نجاحاً متعارف عليه فى المجتمع فيلجئون إلى الهروب نحو الدين كمخرج وحامى لهم من نظرة الأهل والمجتمع السلبية جراء الفشل. فاعتبر الايدولوجية الدينية إحدى اهتمامات البحث لدى المراهق لتحقيق ذاته وإثبات تفوقه.

واستخلص الباحث القضاة (٢٠٠٧) فى دراسته إلى القول بأن السلوك المنحرف يمكن أن يتحول إلى سلوك تدميري فى حالات توافر ايدولوجية فكرية تبرر أنماط السلوك التدميري، وقابلية الإيحاء لتقبل الأفكار وتنفيذها على أرض الواقع، وتدريب عسكري مكثف، والفرصة

السانحة لتحول مشاعر سالبة إلى أنماط سلوكية على أرض الواقع، والتطرف على المستويات الثلاث.

وأشار مصطفى (٢٠٠٦) في دراسته إلى أن بعض علماء النفس يفترضون أن العدوان نتيجته طبيعية لغريزة القتل الكامنة في طبع البشر، ومنهم فرويد مؤسس التحليل النفسي الذي يرى أن السلوك العدواني جزء مهم من الكيان الغريزي للفرد، وأن طاقة العدوان لا تحتاج إلى أن توجه ضد الآخرين، وإنما توجه نحو الذات؛ لذلك فإن الوظيفة الأساسية للمجتمع هي وضع العدوان تحت المراقبة والضبط. وأشار إلى أن السلوك العدواني يتحول إلى إرهاب عندما نجعل الحدود الفاصلة ما بين العدوان المقبول والعدوان غير المقبول، أو عندما نفتقر القدرة في الارتكاز على الحوار والتفاهم والنقاش في حل المشكلات والصراعات واللجوء إلى القوة لتحقيق ذلك، الأمر الذي يعطي مبررا وشرعية لاستخدامه.

فالعدوان الأعمى هو أصل الإرهاب، لكن هذا العدوان له تربته الخاصة المتمثلة بالأمراض الاجتماعية والاقتصادية المتفاقمة كال فقر والاستغلال والهيمنة الثقافية التي تقدر شرارة العدوان وبالتالي الإرهاب. فالإرهابي يتحرك ضمن خلفية واسعة، حافزة على الإرهاب وسط هذه التناقضات والصراعات. فالإرهاب يبدأ حينما يعجز العقل عن اللجوء إلى أساليب منطقية في التفاهم والتحاور مع الطرف الآخر.

وقد حاول عكاش (٢٠٠٥) أن يظهر أن الكارثة المعنوية يفوق تأثيرها عن الكارثة المادية. فهي عند وقوعها تؤدي إلى تحطيم شخصية الفرد عبر خلخلة توازنه النفسي وسحق المثل التي تربي عليها كونها تمثل خطوطا دفاعية تحمي الإنسان وتحقق وجوده، فتحواله إلى إنسان بيولوجي فيجاء الرد عليه بأشكال مختلفة وفقا لثقافة الأفراد أو الجماعات، ومن هذه الأنماط الثقافية: نمط الانتحار الاحتجاجي وهو موجود في اليابان ويتمثل في انتحار الفرد للتعبير عن رفضه لموقف معين (الأديب الياباني ميشيما يوكيو)، ونمط الانتحار الجماعي وقد حدث عند سقوط مدينة أو الهزيمة خوفا من انتقام المعتدي، وانتحار القادة الكبار (العسكريين أو السياسيين) عقب الهزائم الكبرى (هتلر)، والانتحار الاكتئابي والتي ارتفعت معدلاته في الغرب نتيجة تسارع إيقاعات الحياة وتحول الإنسان إلى مجرد رقم في زحمة الحياة وتشبيئه وتسليعه واغترابه، والانتحار الذي يكون الغرض منه إيقاع الضرر بطرف آخر معتدي وهذا يبدو بشكل

خاص في حالة الاحتلال. كما وضح بأن سيكولوجية الإرهاب في المجتمعات العربية بأن الإرهاب أو العمليات الانتحارية أو الاستشهادية ظاهرة اجتماعية تتدرج في إطار النسق الاقتصادي الاجتماعي بتلاحمه العضوي مع النسق الثقافي والسياسي، بها يمكننا فهم التركيبة السيكولوجية التي تجعل إنسانا ما يسترخص الحياة ويختار الموت.

ويبين فاضل في دراسته (٢٠٠٤) أن أساس السلوك الإرهابي العدوانية باعتباره سلوك يتوجه إلى الغير غالبا، ويقصد به أن يعانون منه نفسيا أو ماديا. وقد يتحول به الشخص إلى نفسه فيلحقه منه الضرر وقد يصيبه الدمار.

كما أن الكعيد يشير في خلال دراسته (٢٠٠٣) إلى تأكيد خبراء علم النفس بأن الجو المتسامح الذي يعيش فيه الطفل في المنزل والروضة والمدرسة يولد ولديه خبرات سارة ويساعده على تقبل ذاته، أما البيئة غير المتسامحة التي تعتمد العقاب البدني أو المعنوي أسلوبا وحيدا لتصحيح الأخطاء التي يرتكبها الطفل تولد لديه خبرات مؤلمة وتوجهه نحو العنف والإيذاء والعدوان الموجه نحو الذات أولا، ومن ثم إلى الآخرين. فلا هو يستطيع أن يتقبل ذاته، ولا الآخرون يتقبلونه؛ لأنه يدرك أن سلوكياته مكروهة وضارة ولكنه لا يستطيع أن يتخلى عنها.

ثم يبين الزرو (٢٠٠٢) سيكولوجية الإرهاب الصهيوني عندما يذكر أن تلك المفاهيم والمنطلقات السياسية والفكرية والاجتماعية للإرهاب الصهيوني والموتقة في عدد لا حصر له من الكتب والدراسات والبروتوكولات الإسرائيلية والمترجمة في كم لا حصر له من أعمال وممارسات العنف والإرهاب والعنصرية المتغترسة قد شكلت وبلورت سيكولوجيا شاملة لدى معظم فئات وشرائح المجتمع الإسرائيلي بعد قيام الدولة الإسرائيلية، وبصورة خاصة واضحة المعالم، في السنوات الأخيرة حيث أخذت هذه السيكولوجيا ذات النزعة العنيفة الإرهابية العنصرية تطغى على تفكير وممارسات شتى الجهات، المنظمات والحركات الإسرائيلية بشكل عام. فسيكولوجيا الإرهاب الدموي هي التي تهيمن هيمنة مطلقة على أجهزة الجيش والموساد والشاباك ودولة المستوطنين في اتخاذ الأراضي المحتلة. وطبعاً، الذي يعمل على تشكيل الإرهاب هو فتاوى وتعليم وتنشئة من قبل الحاخامين اليهود في مدارسهم.

ومن حيث الخصائص الشخصية لصالح التوجه الديني الظاهري في صفات العصائية وتأكيد الذات والجمود والقلق ووجهة الضبط والسيطرة. كما أن معامل الارتباط دال إحصائي بين التوجه الديني الظاهري والاتجاه نحو العنف ذكورا وإناثا. وكذلك الارتباط موجب دال بين التوجه الديني الظاهري مع العصائية وتأكيد الذات ومع السيطرة والقلق. والارتباط سالب دال بين التوجه الديني الجوهري مع السيطرة، والارتباط موجب دال مع وجهة الضبط الداخلية (ذكورا وإناثا) في الديانتين المسيحية والإسلامية، والارتباط موجب دال بين التوجه الديني الظاهري مع العصائية والجمود والقلق (ذكورا وإناثا)، والارتباط سالب دال بين التوجه الديني الظاهري والسيطرة. في الديانتين الإسلامية والمسيحية. فالتوجه الديني الظاهري نمط الدين العنيف يختلف عن التدين ويتجه نحو التدمير والعنف. كما أن الارتباط دال موجب بين التوجه الديني الظاهري والانبساطية. والشخصية الانبساطية، كما أشار أيزنك، تسعى للإشباع الفوري للدوافع العدوانية.

وفي محور الأسباب المؤدية إلى الإرهاب، بين القضاة (٢٠٠٧) في دراسته الأسباب التالية: تردي الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وإتباع الفتاوى الشاذة والأقوال الضعيفة والواهية، انتشار البطالة وشح فرص العمل، وتدهور الاقتصاد وتدني دخل الفرد، والتدمر والمعاناة مما يفضي إلى أعمال إجرامية، وفقدان المثل العليا والفراغ الديني، وغياب الحوار المفتوح، وعوامل الصراع العرقي والديني والخلاف الايدولوجي، والفقر، والضغط، وضعف الحكومات، وعدم الثقة بالسلطة السياسية، والصراع بين المفكرين والسياسيين. وتشير دراسة خوالدة (٢٠٠٥) إلى العوامل التي تحفز السلوك الإرهابي مثل العوامل النفسية، والعوامل الشخصية بالخصائص النوعية مثل الجنس والعمر والحالة الاجتماعية، والخصائص العضوية في الوراثة والتكوين العضوي. والعوامل الطبيعية في المناخ والمكان والتربية في حالة الفقر. والعوامل الثقافية في المستوى التعليمي، والعادات والتقاليد، ووسائل الاتصال، ووسائل الإعلام المقروءة مثل الصحف والروايات الرخيصة، ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية وخاصة الفضائيات التي تذيع المسلسلات والأفلام واللقاءات، والأخبار والبرامج الخاصة بالجريمة. والعوامل الاقتصادية وخاصة انخفاض المستوى الاقتصادي وعلاقته بالإجرام؛

فالجرائم لا تقتصر على المال بل امتدت إلى الجرائم الاقتصادية والاعتداء على الأعراض وعلى الأشخاص.

وخلصت دراسة صالح (٢٠٠٥) بعد هجمات (١١) أيلول إلى أن الفلسطينيين أقل تعليماً وأقل مرتبة اجتماعية واقتصادية لأن معظمهم من معسكرات اللاجئين. وأن الفلسطينيين أكثر معرفة بالغرب وانفتاحاً عليه وأقل تديناً وعاشوا في لبنان، حيث اعتبرها الغرب من أسباب الإرهاب. وتؤكد دراسة عكاش (٢٠٠٥) الدوافع السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فالفرد يتشرب معاييره وأفكاره من المؤسسة الأولى للتنشئة الاجتماعية، وهي الأسرة قبل الانطلاق إلى المجتمع الكبير. كما أن الحاجة الاقتصادية لا يمكن كبتها فهي تترك آثاراً كبيرة على مجمل الأوضاع الاجتماعية، وتحدث أمراضاً اجتماعية ونفسية لا حد لها.

مفهوم الفوضى الخلاقة: دخل مصطلح (الفوضى الخلاقة) القاموس السياسي في العقدين الأخيرين، ويتميز بقدر كبير من الالتباس والتاويل يصل إلى حد التحايل والتلاعب اللفظي لوصف حقبة سياسية تاريخية صاخبة، وبمسار خارج المألوف الطبيعي للخطاب السياسي - الفكري التقليدي، عبر بناء نسيج من المتقابلات المختلفة للمصطلحات تهدف إلى تحقيق استراتيجية معينة ومنهج لإدارة المصالح الأمريكية والغربية في المناطق التي تتركز فيها تلك المصالح.

فالفوضى الخلاقة هي خلاقة بالنسبة لمصالح أمريكا والغرب، وغير خلاقة، بل مدمرة بالنسبة للوطن والشعوب، وهذا المصطلح ينشط في حيز العولمة الرأسمالية وصعود الليبرالية الجديدة وهو يجمع بين متناقضين متقاطعين هما (فوضى وخلاقة) ويفهم من المصطلح أن عنصر الأفكار الرصينة والمنظمة والايديولوجيات الكبرى فات أوانها، وعلى المجتمعات أن تسلك ممرات كثيرة للوصول إلى الجزيرة الاستقرار.

مفهوم الجريمة المنظمة: عرفها الدكتور / أحمد جلال عز الدين بأنها : " تنظيم إجرامي يتصف بالاستمرارية، وله بنية هرمية، يخضع لقواعد داخلية صارمة، مستخدماً العنف أو التهديد أو الابتزاز هادفاً إلى تحقيق أكبر قدر من الكسب المادي بطريقة غير مشروعة ويعتمد إلى جانب العنف إفساد الموظفين الحكوميين عن طريق الإبتزاز والرشوة ".

وعرفها سيلسين سورستين بأنها: " مرادف لأعمال اقتصادية نظمت لأغراض القيام بنشاطات غير قانونية، وفي حالة القيام بتلك النشاطات بالطرق القانونية ينبغي تكملتها بوسائل غير مشروعة " .

وعرفتها اتفاقية الأمم المتحدة (باليرمو ٢٠٠٠ م) بأنها : " تركز في عناصرها الأساسية على قيام جماعات إجرامية منظمة لارتكاب جريمة خطيرة، من خلال عمل متضافر ولها تشعبات في أكثر من بلد، بواسطة التهريب والعنف أو الإفساد أو غيرها من الوسائل من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو مادية أو أي هدف غير مشروع " .
تعريف إجرائي للدراسة : بأنها " جميع العمليات والأنشطة الإجرامية التي تهدد حياة وامن الإنسان والمجتمع والبيئية والتي تقوم بها جماعات أو تنظيمات ذات هيكل منظم تعتمد على كافة الأساليب التي تمكنها من ارتكاب أنشطتها غير شرعية من أجل تحقيق أهداف ومكاسب أياً كان نوعها " .

نوع الدراسة

تتنمي هذه الدراسة الى الدراسات السيسولوجية الوصفية التحليلية لكونها أنسب أنواع الدراسات ملائمة لطبيعة موضوع الدراسة والتي تهدف إلى وصف وتحليل طرق مواجهة الآثار الناتجة من العمليات الارهابية،
ثم استخلاص النتائج ووضع المؤشرات التي تساعد في الحد من انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة في مصر، فإن هذه الدراسة تعتبر من الدراسات الوصفية التي تقيس علاقة بين متغيرين متغير مستقل هو مابعد العمليات الإرهابية الآثار الناتجة عن تلك العمليات ومتغير تابع هو البيئية والمجتمع المصر والأجهزة الأمنية وهي أنسب أنواع الدراسات لتحقيق أهداف الدراسة الحالية.

منهج الدراسة

وتستخدم الدراسة الحالية منهج المسح الاجتماعي بالعينة بهدف الوصول إلى بيانات يمكن تصنيفها وتفسيرها وتعميمها وذلك للاستفادة بها في المستقبل وخاصة في الأغراض العلمية.

ويتمثل المنهج المستخدم في: المسح الاجتماعي بالعينة للمسؤولين من رجال الأمن ونواب مجلس الشعب والأكاديمين.

أدوات الدراسة

الأداة هي الوسيلة العلمية التي يستخدمها الباحث في جمع بيانات من المفردات في المجتمع الذي تحده، والأدوات في البحوث الاجتماعية، متعددة ومتنوعة حيث أنه من الطبيعي أن تختلف أنواع المعلومات المراد الحصول عليها، وكذلك تختلف أنواع المفردات، حيث أن كل أداة تفيد في موقف معين مع أشخاص محددين ومع نوع دراسة ومنهج معين، من هنا فإن الأداة تنحصر قيمتها في أنها وسيلة لجمع المعلومات.

وعلى الباحث الجيد أن يضع في اعتباره أثناء اختياره لأدوات جمع البيانات مجموعة من العوامل التي يكون لها تأثير مباشر على تلك الأدوات ومنها طبيعة البحث وطبيعة المبحوثين. واتساقاً مع متطلبات الدراسة الراهنة فقد اعتمد الباحث على أكثر من أداة لجمع بياناتها من الميدان، بحيث تتفق هذه الأدوات مع مشكلة دراستها وطبيعتها.

واعتمد الدراسة الراهنة على الأدوات التالية:

- ١- الاطلاع على الإحصاءات والوثائق.
- ٢- دراسة الحالة.
- ٣- الإخباريين.
- ٤- الإحصاءات والوثائق الموجودة في ال
- ٥- جهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وكذا في الجمعية الزراعية والوحدة الصحية والمدرسة الابتدائية والاطلاع على الوثائق المملوكة لبعض الأسر.
- ٦- دليل المقابلة

دراسة الحالة: هي أداة من أدوات القياس وجمع البيانات للبحوث المتداولة، ويقوم من خلالها باحث أو عدد من الباحثين بطرح أسئلة تتعلق بالقيم والاتجاهات أو الآراء، وتتميز هذه المنهجية بطابعها المباشر في مواجهة المبحوث والحصول على البيانات مباشرة، وحيث يقوم

الباحث بتوجيه الأسئلة الشفهية واستيفاء الإجابات مباشرة، وتسمح للباحث بالحصول على إجابات تظهر في ملامح المبحوث، كما أنها تسمح للباحث بتوسيع الأسئلة وتعميقها عند وجود الفرصة المناسبة وهي أيضا تناسب الأوساط التي تعاني من ارتفاع نسب الامية وتعطي حجما كبيرا من البيانات. ويجب التأكيد على أهمية أن يخلق الباحث جواً من الثقة والعلاقة الطيبة بينه وبين المبحوث لينتج عن ذلك شعور المبحوث بالارتياح والاطمئنان ويتعامل مع البيانات بجديّة.

دليل المقابلة: استخدم الباحثون دليلاً للمقابلة تناول عدة محاور للتعرف على الحياة الاجتماعية للمبحوثين ممن تعرضوا للعمليات الارهابية شمل البيانات الاولية مثل الاسم، الفنة العمرية، الموطن الأصلي، نوع الاصابة

اضافة الى العلاقات الاجتماعية، المشاركة في الانشطة الاجتماعية (مركز شباب - جمعية تنمية مجتمع - مجالس الاباء- جلسات الصلح ...)، استمرار التواصل مع الاهل وتأثيره على الانتماء

مفردات الحياة اليومية (أنماط العمل - الانتاج -- مستوى المعيشة - الخدمات - التعليم - الصحة)

النواحي الاقتصادية: وشملت المهن التي يبرعون فيها (الحدادة - تدريب الخيول وتربيتها - السجاد والكليم - غزل اصوف والوبر - الخوص)

مصادر الدخل المتنوعة، عمل الزوجة ومشاركتها للرجل، وصف العمل ودرجة الاستقرار فيه، أهم المهن والصناعات (الخيول - الغزل - السجاد - الخوص)

مدي تواجد أنشطة اقتصادية غير مشروعة ورد فعل العائلات اذاء تورط أحد ابنائها في ذلك.

النواحي السياسية: المشاركة في الانشطة السياسية المختلفة (ندوات - مؤتمرات انتخابية - حملات دعائية للمرشحين - المشاركة في الانتخابات) الاندماج في جماعات سياسية، الانخراط في احزاب سياسية، مدي الاستعانة بالشرطة في التصدي لحل المنازعات.

النواحي الثقافية: تأثرهم بمفردات الموروث الثقافي (الكلمات - الامثال - الغناء الشعبي - غناء الافراح - العديد في المأتم - الاشعار)، الطب الشعبي، الخرافات والمعتقدات والدجل،

الصدق والثبات: تعتبر الأداة صادقة إذا كانت تقيس ما وضعت لقياسه، ولما كانت أداة البحث قد وضعت بهدف التعرف على استراتيجية مواجهة المشكلات البيئية والاجتماعية الناتجة عن العمليات الارهابية فإثبات صدقها من خلال التالي:

وقد اعتمدت الدراسة على نوعين من الصدق هما:

الصدق الظاهري: وقد قام الباحث في إطار مراعاة الصدق الظاهري بعرض دليل المقابلة على عدد من الأساتذة المحكمين بهدف تقييمه وتوضيح رؤيته في تحقيق الأداة لأهداف البحث، وقد استفاد الباحث من ملاحظات المحكمين الذين قاموا بالاطلاع على دليل المقابلة، وكانت لهم ملاحظات كما قام الباحث بإجراء دراسة استطلاعية على ٢٠ مفردة للتأكد من ملاءمة الأسئلة وتعديل الأسئلة الغير مفهومة للمبحوثين وتقنين الأسئلة المفتوحة"، كما تم إضافة مجموعة من الأسئلة اقترحها السادة المحكمين والمرتبطة جوهريا بموضوع البحث.

الثبات: ويقصد به ثبات الاستجابات في حالة تكرار تطبيق الإداة بمعنى عدم التغير جوهريا، وقد تم إجراء نفس الأداة المقابلة على المفردات التي أجريت عليهم الدراسة الاستطلاعية بعد عشرة أيام من الدراسة الاستطلاعية وتم حساب معامل الارتباط بين الاستجابات في التطبيق القبلي والبعدي ٨٠، ٠٠.

حجم العينة: قام الباحث باختيار ٧٩ مشارك من اعضاء مجلس الشعب ومن رجال الامن والاكاديميين

مجال الدراسة

تحددت مجالات الدراسة في المجال المكاني والمجال البشري والمجال الزمني وذلك على النحو التالي:

١- **المجال المكاني:** تقام الباحث باختيار المجال المكاني للدراسة بالتطبيق على مؤسسات الدولة المعنى بمكافحة الإرهاب والعمليات الإرهابية والجريمة المنظمة في جمهورية مصر العربية.

٢- **المجال البشري:** تمثل المجال البشري للدراسة الحالية على النحو التالي: عينة عمديه من المهتمين والمتخصصين في مكافحة الإرهاب والعاملين على الملف الامنى من أكاديمين ورجال أمن وأعضاء مجلس شعب (٧٩) مفردة مقسمة على النحو التالي:

جدول رقم (١): (النوع) ن = ٧٩

م	النوع	ك	%	الترتيب
أ	ذكر	٦٧	٨٤,٨	١
ب	أنثى	١٢	١٥,٢	٢
	المجموع	٧٩	%١٠٠	

جدول رقم (٢): (بالسن) ن = ٧٩

م	الثنى	س	ع
أ	ذكر	٤٨,٦	٧,٩

٣- **المجال الزمني:** تحدد المجال الزمني للدراسة في فترة تطبيق على عينة الدراسة وهي الفترة من ٢٠١٦/٣/١٥ إلى ٢٠١٦/١٠/٢٥.

المعاملات الإحصائية المستخدمة: بعد جمع البيانات ومراجعتها، تم تفرغ البيانات أليا باستخدام برنامج SPSS 16.2 الإصدار، وتم استخدام المعاملات الإحصائية التالية:

- ١- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوسط المرجح.
- ٢- اختبار (ت) لعينة واحدة من أجل التعرف إلى درجة الكلية ودرجة التوافق الكلية لأفراد عينة الدراسة "One Sample t test"، وكذلك اختبار (ت) لعينتين مستقلتين "Sample t test Independent".
- ٣- تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA)، كما تم استخدام اختبار شافيه من أجل تحديد موقع الفروق الدالة في حالة وجود الفروق الدالة.
- ٤- معامل ارتباط بيرسون.

نتائج الدراسة

جدول رقم (١): كم عدد الدورات التدريبية ن = ٢٦

الترتيب	ك	عدد الدورات التدريبية
٣	٦	دورة واحدة
١	٨	دورتان
٤	٥	ثلاثة دورات
٢	٧	أربعة دورات
	٢٦	مجموع

يوضح الجدول رقم (١) دور الدورات التدريبية التي حصل عليها المشاركون بادئ الرأي، أن الاستراتيجية تعتبر في حقيقتها مفاهيم نظرية يلزم بالضرورة الالتزام بها، والعمل على مراعاتها والتعرف على ما تحويه من دلالات ثم القيام بترجمة تلك الدلالات إلى معطيات في ضوء المطلوب من مهام والمتاح من إمكانيات .

وسبق أن حددنا فيما سبق مفهوم الأمن مضمونه وفلسفته ويلزم لتحقيق الأمن صياغة استراتيجية تستلهم الدلالات السابقة، ومراعاة المتاح من الإمكانيات سواء المادية أو التنظيمية أو البشرية الخ

وفي ضوء ما تقدم، فإن مقومات الإستراتيجية لا تخرج في مجملها عن:

- مقومات بشرية
- مقومات مادية
- مقومات تنظيمية
- مقومات تشريعية

جدول رقم (٢): الخاص بالجهة المنظمة ن = ٢٦

م	الجهة المنظمة	ك	الترتيب
١	هيئة أكاديمية	-	-
٢	هيئة حكومية	-	-
٣	هيئة أمنية	٢٦	١

يوضح الجدول أهمية مشاركة جميع الجهات المعنى لمكافحة الإرهاب تعود أهمية البحث الحالي إلى موضوع البحث (الآثار السياسية والأمنية للإرهاب)، ذلك الوفاء للعين (الإرهاب) الذي إذا ما استشرى في جسد المجتمع إلا وحاول الفتك به، الأمر الذي دعا الكثير من الباحثين والمفكرين إلى تناول هذه الظاهرة بالدراسة والتحليل، وانطلاقاً من ذلك فإن أهمية البحث الحالي تتمثل في الآتي:

- تُعد ظاهرة الإرهاب واحدة من أهم القضايا السياسية والأمنية التي تواجه الشعب والتي تتطلب تصافراً الجهود المجتمعية للتصدي لها، إلى جانب ضرورة دراسة وتحليل هذه الظاهرة للوقوف على أسبابها، وتداعياتها وسبل مكافحتها.
- أصبح الإرهاب ظاهرة وجريمة دولية تستوجب الوقف بشكل حازم مع كافة أشكاله لمنع انتشاره على نطاق واسع ومحاصرته أينما ظهر والقضاء عليه.
- من خلال الإطلاع على الأبحاث والدراسات العلمية سواء بالمكتبات العامة أو الخاصة وكذلك عبر شبكة الإنترنت لاحظ الباحث تراجع عدد الدراسات والأبحاث الحديثة في موضوع الإرهاب وتداعياته السياسية والأمنية في الآونة الأخيرة، لذا فإن البحث الحالي يفتح الباب أمام العديد من الأبحاث والدراسات لمعرفة كل ما هو مستحدث وجديد في موضوع الآثار الأمنية والسياسية للإرهاب.
- من المتوقع أن يسهم البحث الحالي في تقديم المعلومات والحقائق الأمنية والسياسية الهامة التي تصل في نهايتها إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي قد تفيد المسؤولين والقائمين على التعامل مع ظاهرة الإرهاب، الأمر الذي يؤدي إلى محاصرة ظاهرة الإرهاب بكل أشكالها وصورها، ووضعها تحت السيطرة ومن ثم الحد من تداعياتها وأثارها المختلفة.

جدول رقم (٣): الخاص بأوجه الاستعادة من الدورات التدريبية ن = ٢٦

م	العبارات	ك	النسبة	الترتيب
أ	إكتساب خبرات جديدة في العمل الزمني	٢٠	٢٥,٣	١
ب	إستخدام الآلية اللامة في إدارة المشكلات	٢٠	٢٥,٣	١
ج	تنمية القدرات البشرية للعاملين في الجهاز	٢٠	٢٥,٣	١
د	تبادل الآراء والأفكار الجديدة في تخفيض تحقيق الأمن	١٩	٢٤,٠٥	٢

يتضح من جدول رقم (3) أهمية الاستفادة من الدورات التدريبية واعداد مقومات بشرية أعني بالمقومات البشرية هنا، رجل الأمن، بحسبانه هو محور الاستراتيجية وركيزتها . فالوظيفة الأمنية تتسم بالأهمية، وتأتي أهميتها ليس فحسب في كونها وظيفة منتشعبة ومتعددة، بل أيضا بالنظر إلى ظروف أداء رجل الأمن لوظيفته، فهو يؤدي عمله في ظروف تتسم - إلى حد ما - بالخطورة

ومن هنا نوجه النظر إلى ضرورة وضع ضوابط ومعايير دقيقة لاختيار رجل الأمن، وصياغة برامج تأهيله وتدريبه من جانب متخصصين، تمتاز فيها الخبرة مع التقنيات الحديثة، وبمراعاة ذلك كله مع مستوى وأهمية الوظيفة وتبعاتها ومسئولياتها، إذ إن أي خلل من هذه المعادلة في احد جوانبها يؤثر سلبا في الجانب الآخر.

وإذا كنا هنا لسنا بصدد الحديث عن تأهيل وتدريب رجل الأمن، بحسبانه وسائل لرفع كفاءة رجل الأمن، سواء في فترة الإعداد وقبل دخول الخدمة أو الاضطلاع بمسئولياتها، أو بعد الانخراط في الخدمة بهدف إمداد رجل الأمن بالمعلومات الضرورية التي تحقق تنميته في الاتجاهات المختلفة المتصلة بعمله، واكتسابه الخبرات والمهارات الفنية والإدارية والسلوكية اللازمة لأدائه، إلا إننا نعني هنا بالعنصر البشري المنوط به تنفيذ الاستراتيجية بتبعاتها ومسئولياتها وما يتطلب ذلك بالضرورة من توجيه النظر إلى الاهتمام بهذا العنصر . ومما يجدر الإشارة إليه هنا، أن هناك واجبا مفروضا أو مفترضا في رجل الشرطة هو تنمية ملكاته ومعلوماته الخاصة ذاتيا، ولن يتأتى ذلك إلا بالاطلاع والاستفادة بكل ما هو جديد في مجال الأمن سواء بالداخل أو الخارج وذلك بغية رفع مستوى الأداء وفي إعلاء شأن جهاز الأمن الذي ينتمي إليه .

ويأتي بعد ذلك تدريب أفراد جهاز الأمن، والتدريب هنا لا يهدف فحسب إلى إمداد المتدرب بالمعلومات الضرورية التي تحقق تنميته في الاتجاهات المختلفة، المتصلة بعمله، وإكسابه الخبرات والمهارات الفنية والإدارية والسلوكية اللازمة لأدائه، ولكنه يحقق هدفا أهم وأعمق بالسعي إلى الارتقاء بمستوى الأداء كما وكيفا وبالعلاقات العمل، بل إن النظرة المتعمقة للتدريب تؤكد اهتمامه أيضا بخدمة أهداف العاملين وإشباع حاجاتهم إلى الإحساس بالأمن

والاستقرار وزيادة ثقتهم بأنفسهم وبما يؤدونه من أعمال، وهي عوامل لتنمية الانتماء للأجهزة التابعين لها .

وتقوم فلسفة التدريب على منطق واضح يفترض أن الأعداد والنوعيات المطلوبة من الكفاءات البشرية لممارسة أعمال معينة تتطلب مستوى عالٍ من الكفاءة والمقدرة، كما هو الحال بالنسبة للتخصصات المطلوبة.

وفي مجال الأمن، لا يمكن أن تتوفر بالاعتماد على القدرات الطبيعية والتلقائية وحدها أو بحكم الخبرات الفردية المكتسبة، وإنما يمكن توفيرها وتنميتها عن طريق التدريب المنظم الذي ينقل الخبرات المكتسبة لدى الدول والمؤسسات والأجهزة المتقدمة ويستفيد منها . كما تركز فلسفة التدريب أيضا على قاعدة أساسية مؤداها انه حتى في حالة وجود أجهزة ومؤسسات علمية ويتخرج منها المتخصصون في مجالات العمل المختلفة فان الحاجة ستظل قائمة إلى استخدام التدريب أيضا لتوفير الأساليب وفتح آفاق جديدة من المعرفة المهنية والعلمية أمام الممارس الذي نتيج له دراسته النظرية أن يتفاعل معها .

هذا فضلا عن الحاجة الدائمة إلى تجديد المعلومات وتطوير المعرفة القائمة والوقوف على أحداث الأساليب والنظريات في مجال التخصص، وهو ما توفره البرامج التدريبية المنظمة إذا كان التدريب العام ضرورة الغرض منه رفع المستوى العلمي والعملية وتطوير أسلوب الأداء فالتدريب المتخصص يعمل على تعميق المعلومات التخصصية لعملية محددة، أو مهارة وظيفية خاصة تدخل في إطار عمل الفرد ويهدف هذا النوع من التدريب إلى تنمية وتثبيت المعارف والمهارات المكتسبة أثناء التدريب الأساسي وتعميقها والارتقاء بكفاءة الفرد إلى المستوى المطلوب لأداء مهمته أو وظيفة معينة تحتاج إلى تخصص عميق بما يكفل تحقيق الكفاءة المطلوبة

ومن مجموع ما تقدم يتبين أن اختيار الكوادر الأمنية القادرة على تنفيذ الإستراتيجية يتعين أن يتوافر فيها اللياقة البدنية والمهارات الأساسية، إذ إن تلك اللياقة و المهارات المطلوبة لتنفيذ المهام المكلف بها في ظل الظروف والمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة، كما ينبغي أن يتوافر في رجل الأمن مستوى من الذكاء والقدرات الذهنية التي تمكنه من استيعاب الاستراتيجية التدريبية وأبعادها وغاياتها، إذ إن

الاستراتيجية في جانب منها تعتمد على الدروس النظرية والتطبيقية المستندة إلى نظريات علمية أو فلسفية معقدة وفي جانب آخر عملية قائمة على أساس المشاهدة العلمية الجماعية أو الحرة.

وإذا أخذنا الاعتبارات المتقدمة في الحسبان عند التخطيط للتدريب، فإنه سيؤتى ثماره المرجوة في مواجهة الظواهر الإجرامية أيا كانت درجة خطورتها على الأمن بل والتصدي لها بفاعلية.

إن القضاء على ظاهرة الإرهاب بمختلف أشكالها وصورها وأساليبها المتنوعة، أمر مربوط في المقام الأول بالوقوف على الأسباب والدوافع الكامنة ورائه، إلى جانب تحديد أهم وأبرز الآثار المترتبة على ظاهرة الإرهاب، الأمر الذي يُعد دافعاً كبيراً لدفع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية إلى العمل بكل ما أوتيت من قدرات وإمكانات لمحاربة هذا المرض اللعين، وقد استعرض البحث الحالي الآثار السياسية والأمنية المترتبة على ظاهرة الإرهاب، وكيف أنها تؤثر ويشكل مباشر على الأمن والسلم الدوليين، وقد خلص هذا البحث إلى مجموعة من النتائج الهامة، وهي:

- إن وضع تعريف موحد للإرهاب يمثل أكبر التحديات التي تواجه جهود عملية مكافحة الإرهاب، ويعود ذلك إلى طبيعة الظاهرة الإرهابية، فهو مصطلح ديناميكي (حركي) يختلف نتيجة اختلاف صور الإرهاب وأشكاله وأساليبه، كما أن هناك إشكالية هامة في تعريف الإرهاب تتمثل في غياب الحيادية في وصف ظاهرة الإرهاب.
- أن تتوع وتعدد أنواع الإرهاب يعود في المقام الأول إلى مدى ونطاق انتشار ظاهرة الإرهاب، وأثرها، ومن أهم تلك الأنواع التي أشار إليها البحث الإرهاب المحلي (داخل نطاق الدولة)، والإرهاب الإقليمي (امتداد الجغرافي للدولة)، والإرهاب الدولي (لا وطن ولا دين)، وأخيراً إرهاب الأفراد أو الجماعات والمنظمات الخاصة.
- أن تعدد صور الإرهاب وأشكاله يرتبط بالتطور التكنولوجي والتقني الذي تشهده التكنولوجيا والصناعات الحيوية، فنجد أن هناك الإرهاب الإلكتروني (فيروسات الحاسب الآلي والإنترنت)، والإرهاب البيولوجي والكيميائي وهما الأكثر انتشاراً، والذي يعتمد على تطور

- الصناعات البيولوجية والكيميائية سواء داخل القطاعات المدنية أو القطاع العسكري، وأخيراً الإرهاب النووي وهو قديم عن الصور السابقة.
- يتخذ الإرهاب أساليب مختلفة للقيام بتحقيق أهدافه بداية من التجارب بمختلف أشكالها، إلى الاغتيالات والتي تطل الأفراد، إلى الاختطاف والذي يطال الأفراد، والطائرات والسفن وغيرها، وأخيراً الأعمال التخريبية كقطع السكك الحديدية والجسور وغيرها.
 - أشارت نتائج البحث إلى أن مجالات العلاقات الدولية تلعب دوراً هاماً وكبيراً في انتشار ظاهرة الإرهاب سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فهناك دولاً تقوم باستغلال المنظمات الإرهابية لتحقيق أهدافاً قد يصعب عليها تحقيقها من خلال الحروب المباشرة، كما أن هناك بعض الدول التي تقوم بتقديم الدعم للمنظمات الإرهابية والشخصيات الإرهابية كحق اللجوء السياسي مثلاً، أيضاً مساعدة بعض الدول للدول الراعية للإرهاب.
 - تُعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول التي تؤدي دوراً محورياً في انتشار ظاهرة الإرهاب، فهي تأخذ من حربها على الإرهاب ذريعة لتحقيق أغراضاً سياسياً وعسكرية في منطقة الشرق الأوسط، إلى جانب فرض سيطرتها على آبار النفط في المنطقة.
 - يمثل الإرهاب تهديداً مباشراً لقضايا السلام الدولية الحالية، فوجود منظمات إرهابية داخل مناطق النزاعات الدولية يعطي دلالات قد تكون خاطئة حول اشتراك تلك المنظمات في العديد من أعمال المقاومة، كما هو الحال في العديد من قضايا الشرق الأوسط وفي مقدمتها الصراع العربي الإسرائيلي.
 - من أكثر الآثار السلبية على الحياة السياسية جراء ظاهرة الإرهاب إساءة استعمال امتياز الحصانة الدبلوماسية واستخدامها في تمرير الصفقات المشبوهة كصفقات السلاح والأموال.
 - إن محاولة البعض إلصاق تهمة الإرهاب بالإسلام هي محاولة للنيل من سمعة المسلمين، وليس الإسلام كما يدعي البعض فالإسلام ديناً سماوياً لا يمسه شيء، ولكن الضرر كل الضرر على المسلمين الذين أُلصقت بهم تهمة الإرهاب.
 - تمثل الإرهاب تهديداً مباشراً أيضاً لوحدة أراضي الدول، فهو قد يكون قائماً بهدف تدمير وحدة الدولة وزعزعة أمنها واستقرارها من خلال تقسيم الدول إلى دويلات، للقضاء على وطنية ووحدة الشعوب.

- تُعد الشائعات وترويج الأفكار المتطرفة أهم أساليب ووسائل المنظمات الإرهابية، لذا فإن انتشار ظاهرة الإرهاب من خلال تلك الوسائل يتسبب في حدوث فوضى عارمة تؤثر على الأوضاع الأمنية داخل الدولة، ومن ثم تهديد حياة وممتلكات الحكومات والأفراد معاً.
- إن قيام المنظمات الإرهابية والإرهابيين بعمليات التفجيرات المستمرة وفي ظل مطاردة عناصر الأمن لهم، يؤدي إلى نتائج سلبية في مقدمتها الفرع والهلع للمواطنين، تراجع شعبية أجهزة الأمن في حال عدم قدرتها على مقاومة تلك العناصر الإرهابية، ومن ثم فقدان المواطنين الثقة في رجال الأمن، كما تتسبب عملية المطاردة إلى فقدان الأرواح من عناصر الأجهزة الأمنية مما يتطلب زيادة أعداد أفراد الأجهزة الأمنية لتعويض الخسائر البشرية.
- إن استمرار العمليات الإرهابية أمر يتطلب ضرورة قيام الدول والمنظمات الدولية بإصدار تعليمات أمنية جديدة، من شأنها الحد من مخاطر العمليات الإرهابية، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات الاستباقية، كما يتطلب الأمر إنشاء تنظيم أمني جديد يتمثل إما في إنشاء تصميم تنظيم أمني جديد أو إعادة هيكلته، كما يتطلب كذلك وضع مجموعة من القواعد الأمنية الجديدة تكون أكثر صرامة لمواجهة الأعمال الإرهابية.
- من الآثار الأمنية الخطيرة المترتبة على ظاهرة الإرهاب ضرورة إعادة وضع سياسات أمنية جديدة لتحكم وضبط الأجهزة الأمنية العامة في مجال مكافحة الإرهاب.
- تتسبب العمليات الإرهابية الإلكترونية في ضرب الأنظمة المعلوماتية الأمر الذي يتطلب إنشاء قاعدة بيانات مركزية حديثة مع العمل على تبادل المعلومات للمحافظة عليها من الاختراق والتلف.
- تتعكس جريمة الإرهاب على الأوضاع الأمنية من خلال علاقتها بالجريمة المنظمة في ظل التطور التكنولوجي الهائلة، الذي يتسبب في اتساع رقعة الآثار المترتبة على عمليات الإرهاب، كما أنه عمليات الإرهاب أصبح أحد أدوات الجريمة المنظمة والتي تستخدم لتحقيق أهداف سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى الدولة.

التوصيات

- وضع تعريف محدد وشامل لمفهوم الإرهاب تتبناه كافة الدول والمنظمات الدولية والإقليمية.
- وجوب عقد الأبحاث والدراسات عن الآثار السياسية والأمنية المترتبة على ظاهرة الإرهاب على كافة المستويات (المحلي والإقليمي والدولي)، والعمل على التكامل فيما بينها.
- عقد الاتفاقيات الدولية الثنائية أو متعددة الأطراف حول جريمة الإرهاب، وتفعيل بنودها.
- تزويد الأجهزة الأمنية بالتقنيات الحديثة اللازمة لمواجهة الإرهاب بكل صوره وأشكاله.
- إنشاء وتطوير الأنظمة الأمنية، بحيث تتواءم مع التطور النوعي في العمليات الإرهابية.
- التدريب الدائم والمستمر لأفراد أجهزة الأمن العالمين في مجال مكافحة الإرهاب.
- عقد ميثاق شرفي دولي يختص بتحديد آليات العمل الدبلوماسي بين الدول في مجال مكافحة الإرهاب، كقضايا تسليم وتسلم العناصر المطلوبة أمنياً (الإرهابيين) عدم استغلال القنوات الدبلوماسية في تحقيق أهداف المنظمات الإرهابية.
- وضع استراتيجية أمنية بالتعاون بين الأنظمة الأمنية المحلية والإقليمية والدولية لتضييق الخناق على المنظمات الإرهابية وتخفيف مصادر تمويلها.
- إستراتيجية مواجهة المشكلات البيئية والاجتماعية الناتجة عن العمليات الإرهابية:**
بادئ الرأي، أن الاستراتيجية تعتبر في حقيقتها مفاهيم نظرية يلزم بالضرورة الالتزام بها، والعمل على مراعاتها والتعرف على ما تحويه من دلالات ثم القيام بترجمة تلك الدلالات إلى معطيات في ضوء المطلوب من مهام والمتاح من إمكانيات.
- وسبق أن حددنا فيما سبق مفهوم الأمن مضمونه وفلسفته ويلزم لتحقيق الأمن صياغة استراتيجية تستلهم الدلالات السابقة، ومراعاة المتاح من الإمكانيات سواء المادية أو التنظيمية أو البشرية الخ
- وفي ضوء ما تقدم، فإن مقومات الإستراتيجية لا تخرج في مجملها عن:**
- مقومات بشرية: إعداد وتدريب على اسس المواجهة والتنبؤ بشكال الجريمة المنظمة
- مقومات مادية: استخدام التكنولوجيا الحديثة

- مقومات تنظيمية ومشاركة مجتمعية : يعد هذا العنصر الاهم في الاستراتيجية وهو عمل تعاون مع المؤسسات التعليمية والفكرية والثقافية والدينية للحد من انتشار الفكر المتطرف والسعى على تحقيق الانتماء.
- مقومات تشريعية: تحديث التشريعات المتعلقة بجرمية المنظمة على اسس ثوابت تقدم تلك العلام في تعدد اشكالها.

المراجع

- أ. وياروشفسكي بتروفسكي (١٩٩٦م): معجم علم النفس المعاصر، ترجمة: حمدي عبد الجواد وعبد السلام رضوان، دار العالم الجديد، القاهرة
- أصدارات بميك 37 (٢٠٠٤): إدارة الأزمات: التخطيط لما قد لا يحدث. تعريب: علاء أحمد صلاح، مركز الخبرات المعنية بالأدارة، القاهرة
- صفوت فرج (١٩٩٣): قضية الإرهاب: محاولة للفهم السيكولوجي. دراسات نفسية. ٤ (٣). ٤١٣-٤٢٨
- عبد الاله البلداوي (٢٠٠٦): كيفية ادارة الأزمات
- عبد الباسط عبد المعطي (١٩٨٤): عادل الهواري، علم الاجتماع والتنمية. دراسات وقضايا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص ١٥٩
- عبد الباسط عبد المعطي (١٩٨٤): عادل الهواري، علم الاجتماع والتنمية. دراسات وقضايا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص ١٥٩
- عمار عكاش (٢٠٠٥): سيكولوجية الإرهاب في المجتمعات العربية. الحوار المتمدن. العدد ١٤٠٥
- فائزة يونس الباشا (٢٠٠٢): " الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية "، دار النهضة العربية، القاهرة
- فرح لفته عامر الحداد (١٩٩٤): ادارة الأزمات في المنظمات العراقية: دراسة ميدانية لعينة في شركات وزارة الإسكان والتعمير "رسالة ماجستير غير منشورة في علوم ادارة الأعمال، جامعة بغداد

ماجد إبراهيم علي (٢٠٠٤م): "قانون العلاقات الدولية - دراسة في إطار القانون الدولي والتعاون الدولي الأمني"، الطويجي، القاهرة، ٢٠٠٥ عبيدات، خالد، الإرهاب يسيطر على العالم، دائرة المطبوعات والنشر، عمان.

محمد بدوي (٢٠٠٠م): النظرية السياسية: المعرفة العامة السياسية، المكتب المصري الحديث، القاهرة.

محمود أمين العالم (١٩٨٦): أزمة النظام الرأسمالي في مصر.. لماذا؟.. وإلى أين؟، مجلة قضايا فكرية، الكتاب الثالث والرابع، أغسطس - أكتوبر، ص ٤٨٠.

منير البعلبكي (١٩٨٠): المورد القريب، دار العلم للملايين، لبنان

يوسف قطامي، عبد الرحمن عدس (٢٠٠٥م): علم النفس التربوي، نظرة معاصرة، دار الفكر، عمان.

Bryan ،Valerie Louise ،University of Kentucky ،individual and community level socie Economic factors and Drug court outcomes Analysis and implications ،Proquest ،UMI ،Dussertations publishing ،2005 ،3198302.

Whithney,C. and Julianne, S., Americans and Europeans Agree Terrorism is Top Threat. www. worldviews. org (19/9/2006), 2002 .

The Center for Strategic Studies at the University of Jordan, Arab Attitudes on US, UK, France, Terrorism. www. justworldnews. org. (10/12/2006), 2005. Hudson،

Albert, Bandura, (1990), Mechanisms of moral disengagement, Cambrige university press, Cambrige

Anonymous, (1982), Terrorism: TvI Journal 3, pp. 3 -6

**ALMSTKHALSASTRATEJAH ADDRESS
ENVIRONMENTAL AND SOCIAL PROBLEMS
OLNTEGH FOR TERRORIST OPERATIONS
SISOLOGIH STUDY**

[9]

**Abdel Azim, S. S.⁽¹⁾; Hani, A. F.⁽²⁾ Hawash, G. A.⁽³⁾
and Awad, Kh. M. I.⁽⁴⁾**

1) Institute for Environmental Studies and Research, Ain Shams University.2) Faculty of Arts, Ain Shams University.3) Nasser Higher Military Academy 4) Ministry of The Interior

ABSTRACT

Problem of the studyThe spread of terrorist operations in many countries, this picture confirms that there is a problem threatening the community but the entire world, terrorism, organized crime, which the problem is complicated, and contributed to the adoption of the illicit drug trade Tejarat weapon is a form of organized crime, as a result of political and economic conditions experienced by most countries, especially developing countries, these circumstances led to the inability of states to keep pace with this development in organized crime, modern and sophisticated style systematic followed by criminal organizations in achieving their goals, also contributed to the spread of this phenomenon are other factors branched workers to intensify efforts and cooperation at all levels, as appropriate, in order to improve security in the preparation and issuance of identification cards and travel documents and to prevent and detect manipulated or used a false, recognizing at the same time that States may require assistance to do so. In this regard, the International Criminal Police Organization call for the strengthening data on stolen and lost travel documents database, and we will seek to take full advantage of this

tool, as appropriate, in particular through the exchange of information relating to this matter; the political and economic presidents.

And terrorism is no longer just a simple phenomenon appear and then disappear. It has become a painful reality experienced by individuals, institutions and nations. And it became an individual suffering from a deterioration in the psychological structure, whether it be a spectator or a follower or a victim. So states recruit energies and capabilities to reduce this phenomenon and work to uproot man's humanity to preserve and maintain their dignity. Terrorism constitutes one of the important themes and contemporary which has great interest in the political, military, economic, social, and educational and psychological. Proof of this is what we read and we hear and see a day of events in various media so that terrorism has become a reality we live in and live with it in our daily lives.

They have multiplied the means of terrorism and terrorists has proven their ability to use all the means of modern science and its applications in ways to reach their goals. And characterized dangerous terrorist operations, impact and this was due primarily dense coverage by the different media with consequent hype and excitement. In addition, information and communication technologies contribute to the rapid spread of news of terrorists, and this may help to exacerbate international terrorism.